تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

Evaluating the impact of government support on economic growth and inflation in Algeria during the period(2000-2022)

إسمهان حميدان [1*]، الطاهر جليط[2]،

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-(الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، Ismahene.hmiane@uni-jijel.dz .

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-(الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، tahardjellit@yahoo.fr .

Ismahene Hamidane[*1], Tahar Djellit[2],

[1] University of Jijel (Algeria), Laboratory Economics of organizations and sustainable development, Ismahene.hmiane@uni-jijel.dz .

[2] University of Jijel (Algeria), Laboratory Economics of organizations and sustainable development, tahardjellit@yahoo.fr .

تاريخ الاستلام:2024/03/14 تاريخ القبول:2024/06/26 تاريخ النشر:2024/07/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) حيث تم التوصل في الجانب التحليلي باستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية **ACP** إلى وجود ارتباط قوية بين بعض أشكال الدعم الحكومي مع النمو الاقتصادي والتضخم، في حين بينت نتائج الدراسة القياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي **VAR** إلى وجود علاقة سالبة بين إجمالي الدعم الحكومي مع النمو الاقتصادي وعلاقة طردية مع التضخم. أما نتائج تحليل الصدمات فقد بنت أن الأهمية النسبية لتأثير إجمالي الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم كانت في المدى الطويل اكبر من المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، النمو الاقتصادي، التضخم،

Abstract

This research aims to evaluating the impact of government supports on economic growth and inflation in Algeria during the period (2000-2022). The results of the analytical side using the ACP method found a strong correlation between some forms of government support with economic growth and inflation, while the results of the econometric study using the VAR regression model showed a negative relationship between total government support with economic growth and a positive relationship with inflation. The results of the shock analysis showed that the relative importance of the impact of total government support on economic growth and inflation was greater in the long run than in the short run.

Keywords: Government Support, Economic Growth, inflation.

[*] المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تهدف معظم الحكومات لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوازن على المستوى الاقتصادي من خلال تلبية الاحتياجات الضرورية والعامة للمواطنين لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي وبفعل حركة النمو عبر الزمن، فإن ذلك يؤدي إلى سلسلة من الفجوات في دخول الأفراد نتيجة اختلاف الطاقات وتفاوت المؤهلات بين أفراد المجتمع، بالتالي توفير السلع الضرورية خاصة الغذائية منها بكميات وفيرة وبأسعار منخفضة في متناول ذوي الدخل المحدود والشرائح الهشة في المجتمع يأتي كمحاولة من الدولة في إطار المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي.

يعتبر الدعم الحكومي من بين الأدوات والسياسات التي تعول عليها الدول المختلفة خاصة النامية لتحقيق العديد من الأهداف سواء اجتماعية، اقتصادية او حتى سياسية، وتختلف منهجية وطرق تقديم برامج الدعم بين بلدان العالم حسب نظام الدولة وقدرته المالية، فمنذ أكثر من أربعة عقود تنفق غالبية الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية العديد من المبالغ لدعم السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية كالخبز، السكر، الادوية وخدمات الصحة، ويتم هذا الدعم من خلال بيعها للمستهلك النهائي بسعر أقل من سعر السوق على أن تتحمل ميزانية الدولة الفرق بين السعرين، وهذا النوع من الدعم يأخذ مبالغ ضخمة من الميزانية العامة والناتج الوطني، نجد أيضا أنواع أخرى من الدعم تقوم على دعم القطاعات الإنتاجية من خلال استثمارات ميسرة من قبل الدولة تمكن من الانتعاش الاقتصادي.

في ذات السياق تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تبنت سياسة الدعم الحكومي وبغض النظر على مستوى معدلات النمو قامت بضخ إعانات ودعم مالي في بند نفقات التسيير تحت مسمى الدعم الحكومي أو التحويلات الاجتماعية وحسب بيانات التقارير التقديمية لقوانين المالية لاسيما تقرير 2022 فقد بلغت نسبة الدعم الحكومي حوالي 8,4% من الناتج المحلي و19,7% من ميزانية الدولة التكلفة التي باتت تتزايد من سنة إلى أخرى وأصبحت تشكل عبئا على الأرصدة المالية للدولة، حيث كشفت احصائيات الصندوق النقد الدولي بأن منظومة دعم الأسعار المتبعة في الجزائر تمثل اكبر عقبة امام تطوير تنافسية ومردودية المؤسسات الجزائرية وعلى رأسها القطاع العام على غرار مؤسستي سوناطراك وسونلغاز، وتسرب القدر الكبير منه لغير مستحقيهن ومما لا شك فيه أن سياسات الدعم الحكومي لها ترابط وتشابك لعناصرها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة وقدرتها على التوجيه والتأثير.

إشكالية الدراسة:

إن الهدف الأساسي من الدعم الحكومي هو مساعدة الفئات والأسر الهشة وذات الدخل الضعيف في المجتمع لتحقيق نوع من العدالة والرفاهية في المجتمع، لكن في غياب التنظيم المحكم لهذه السياسة يتخذ مسارا آخر الأمر الذي من شانه التأثير على العديد من المتغيرات الكلية بالتالي على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والدعم الحكومي وعلاقة عكسية بين التضخم والدعم الحكومي .
- مساهمة الدعم الحكومي في تفسير النمو الاقتصادي أكبر من مساهمته في تفسير التضخم.
- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من النمو الاقتصادي و التضخم مع الدعم الحكومي.

أهداف البحث:

تم السعي من خلال هذا البحث إلى تحليل العلاقة الموجودة بين كل من الدعم الحكومي، النمو والتضخم مع محاولة تحديد العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة وتفسيرها باستخدام مناهج وأساليب قياسية مع عرض بعض الاقتراحات في تسيير منظومة الدعم بناء على النتائج المتوصل إليها.

منهج البحث:

من أجل استوفاء أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معرفة واقع الدعم الحكومي في الجزائر مع استخدام المنهج التحليلي والقياسي لتقييم العلاقة بين كل من الدعم والنمو الاقتصادي بالإضافة الى التضخم .

تقسيمات البحث:

من اجل معالجة الاشكالية المطروحة سابقا تم تقسيم هذا البحث الى أربعة محاور أساسية كالتالي:

- ✓ واقع الدعم الحكومي، الناتج والتضخم في الجزائر
- ✓ دراسة تحليلية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP)
- ✓ دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على كل من النمو والتضخم.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة نجد:

- **دراسة (رافع و جنيدي، 2023)** بعنوان أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2010-2021، وقد توصلت إلى أن كل زيادة في الدعم الحكومي بمختلف أشكاله (دعم التعليم، الدعم الصحي) تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، أي هناك تناسبا طرديا بين المتغيرات سالفة الذكر والـ PIB.
- **دراسة (فاطمة الزهراء، 2022)**هدفت هذه الدراسة الى تحليل لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، إذ خلصت الى أن 80% من الأموال الدعم المرصودة لتحسين القدرة الشرائية تصل للطبقة الأغنياء في حين 20% يستفيد منها الفقراء .
- **دراسة (khadidja & Boumedyen, 2021)** هدفت هذه الدراسة الى تقدير العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة (1980-2019) وخلصت الدراسة الى أن الدعم الحكومي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

2. واقع الدعم الحكومي، الناتج والتضخم في الجزائر

1.2. الدعم الحكومي في الجزائر:

الدعم الحكومي من بين أشكال الاعانات التي تقدمها الحكومة للمواطنين قصد التخفيف من عبئ تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل وهذا الشكل من الاعانة يأخذ شكلين بصفة مباشرة (دعم صريح) وغير مباشرة (دعم ضمني) وفيما يلي تطور إجمالي الدعم الحكومي في الجزائر

الرسم البياني 01: تطور الدعم الحكومي في الجزائر (2000-2022)

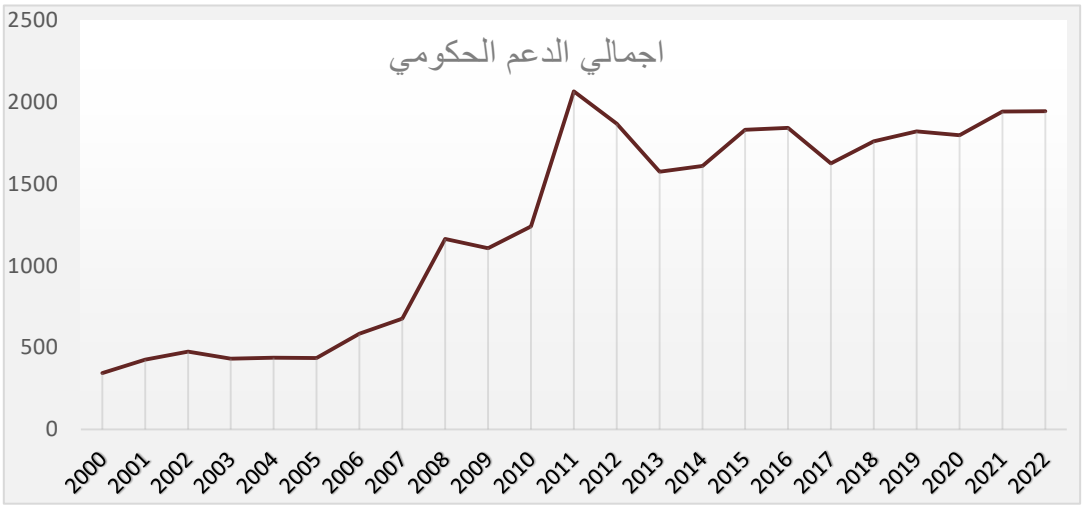

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:بوحوش أسماء، صيد فاتح، أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10،العدد 02 ،2022، ص 281-297.

يمثل الشكل السابق اجمالي الدعم الحكومي في الجزائر من 2000 الى 2022 حيث نلاحظ تطور على العموم مع وجود تذبذبات على طول فترة الدراسة حيث هناك زيادة في ثماني سنوات الأولى للدراسة اذ بلغ سنة 2000 القيمة (344,48) مليار دج وأخذ في الارتفاع الى أن وصل الى (1164,067) مليار دج سن 2008 ويرجع هذا الارتفاع الى مختلف البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر بعد الخروج من العشرية السوداء من بينها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وجهت له مخصصات مالية قدرها 523 مليار دج (ما يعادل 7 مليار دولار) بهدف دعم مختلف الأنشطة المنتجة، توفير مناصب العمل عن طريق تنشيط الطلب الكلي مع تهيئة وإنجاز مختلف الهياكل القاعدية حوالي 40% من مخصصات البرنامج وجهت لهذه التهيئة من أجل تغطية مختلف الاحتياجات الضرورية للسكان وكل ما سبق كان هدفه الأساسي رفع معدلات النمو الاقتصادي (تقوى و حليمة، 2023، صفحة 13)، كذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو والتنمية للفترة (2005-2009) بغلاف مالي مرتفع قدر بـــ 1908,5 مليار دج من أجل تكثيف مسار بناء الاقتصاد الوطني ومواصلة سيرورة البرامج والمشاريع لتطوير البنى التحتية حيث استفادت العديد من القطاعات من مضمون هذا البرنامج على رأسها قطاع للسكن بحوالي (555) مليار دج من اجمالي ميزانية البرنامج من أجل دعم السكن حيث تم انجاز وفق هذا المخطط مليون ونصف وحدة سكنية بحوالي 65% من السكنات عبارة عن سكنات اجتماعية وريفية و 17% من السكنات كانت ذات صيغ تساهمية من النسبة الاجمالية للسكنات المنجزة(عامر، 2018، الصفحات 220-221) كذلك كان للقطاع التعليمي والصحي حصص مهمة من ميزانية المشروع وهذا كله نتيجة التحسن في الوضعية المالية للحكومة بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي أدى الى ارتفاع إيرادات قطاع المحروقات، إلا انه عام 2009 حدث انخفاض في مبالغ الدعم الحكومي نتيجة أزمة الرهن العقاري او أزمة الإسكان الامريكية التي حدثت بسبب الافراط والمخاطرة في منح القروض لاقتناء السكنات مع عدم وجود ضمانات ورقابة كافية مما أدى الى عجز المدينون والأفراد في تسديد الأقساط مما أدى الى ظهور الأزمة وحدوث مشكلة في السيولة (عبد الرحمان، 2010، صفحة 226)، بعد ذلك

وبداية من سنة 2010 أخذ الدعم نسق الارتفاع من جديد حيث بلغ سنة 2011 القيمة (2065,074) مليار دج وهي أقصى قيمة لهذا المتغير على طول فترة الدراسة ومن بين أسباب ذلك أسعار النفط بالإضافة الى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حيث خصص هذا البرنامج حوالي 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من انشاء المؤسسات التعليمية والمراكز الجامعية البيداغوجية، إيصال ما يقارب مليون بيت بشبكة الغاز و220 ألف سكن ريفي بالكهرباء وانشاء 25 منظومة في مجال تحلية مياه البحر وتطهير المياه الصالحة للشرب، كذلك نميز في هذا المشروع تخصيص حوالي 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي وتطوير قطاع التعليم بالإضافة الى قطاع السكن الآخر الذي استفاد من 10 مليار دولار سنويا على مدى عمر البرنامج المسطر من الحكومة لدعم القطاع وزيادة عدد الوحدات السكانية وأيضا توجيه مبالغ لقطاع الصحة من اجل انشاء المنشآت الطبية والمراكز المتخصصة للعلاج كون صحة المواطن من الأمور المهمة الواجب حمايتها وتوفير الآليات لتحقيق ذلك (عامر، 2018، الصفحات 222-223) ، بعد ذلك عرفت قيم الدعم الحكومي انخفاض بعد ما وصلت لأقصى قيمة إلى غاية 2014 خاصة مع انخفاض في أسعار النفط عام 2014 كما هو معلوم ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بصفة كبيرة وأي أزمة أو تذبذب في أسعار البترول يتأثر بها الاقتصاد الوطني بدرجة أولى على مختلف الأصعدة، إلى أنه في سنة 2015 ارتفع بحوالي 222 مليار دج عن العام السابق وهكذا واصل التغير في الدعم الحكومي بالتذبذب في السبع السنوات الباقية من فترة الدراسة ما نميزه هنا خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة أن الدعم انخفض قليلا بين سنتي 2019 و 2020 وهذا مع بداية ظهور الازمة الصحية العالمية التي أثرت على جل اقتصاديات العالم بل على جميع الجوانب والقطاعات الى انه في سنتين الأخيرة استقر الدعم على تقريبا في حدود 1944 مليار دج بالرغم من الازمات الأخيرة التي شهدها العالم من أزمة كوفيد 19 الى أزمة الأوكرانية الروسية التي بدأت أواخر 2021 وهذا يبين عدم تخلي الحكومة الجزائرية على الدعم الحكومي والطابع الاجتماعي المقدم للمواطنين ألا انه في السنوات الأخيرة بدأت تظهر تداعيات حول اصلاح وتغيير منظومة الدعم الحكومي في الجزائر وحسب الخبراء الاقتصاديين يعتبرون النظام الحالي للدعم الحكومي أحد أوجه التخبط على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة أنه مستمد من النظام الاشتراكي وعدم قدرته على التحول ومواكبة نظام اقتصاد السوق في حين كانت تعتبر الحكومات المتعاقبة بان منظومة الدعم المعتمدة من الأمور غير قابلة للتصرف فيه (يونس، 2021) نتيجة علاقته بالبعد الاجتماعي للمواطنين الذي يمكن أن يؤثر على الأمن السياسي في الدولة.

2.2. تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

الرسم البياني رقم02: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2000-2022)

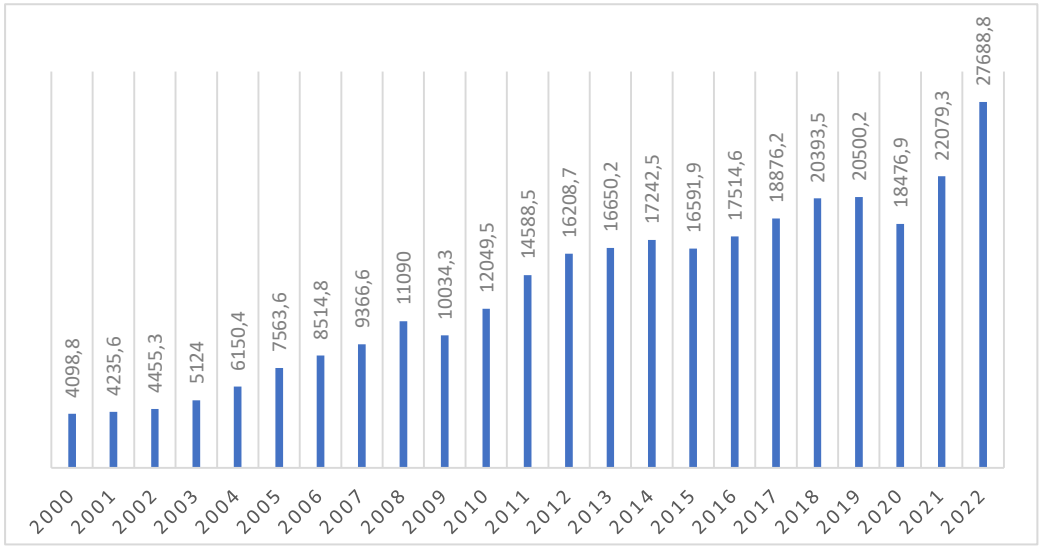

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الجزائر (2003، 2008، 2010، 2015، 2019، 2022)

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام أخذ نسق تصاعدي خلال فترة الدراسة مع وجود اختلالات في سنوات معينة وهذا راجع لعدة أسباب حيث كان في تزايد مستمر خلال الفترة المحصورة ما بين 2000 و2008 وهذا للارتفاع أسعار النفط كما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النفط وبينهما علاقة طردية، واتباع الجزائر سياسة جديدة أطلق عليها "الإنعاش الاقتصادي" ذات التوجه الكينزي، حيث اتبعث الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الأول للفترة (2001-2004) وقدرت ميزانية البرنامج بحوالي 7 مليار دولار آنذاك وجاء هذا المخطط بهدف توسيع شبكات الاتصال والخدمات البريدية، فك العزلة عن المناطق النائية، رفع معدلات النمو الاقتصادي على مدار 4 سنوات كذلك تخفيض نسب البطالة ودعم قطاع السكن وتهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية لصيانة البنية التحتية (ساعد ، 2018)، وبما أن البرنامج حقق جزء من أهدافه اتخذت الجزائر برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) كان عبارة عن برنامج يكمل ما سبقه حيث هدفت الحكومة بصفة عامة لدعم النمو وبصفة خاصة لتحسين ظروف معيشة، ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة... إلخ) وتطوير برامج الاعلام والاتصال إلا أن أزمة الرهن العقاري 2008 أثرت على الناتج الداخلي بالانخفاض حيث انخفض من 11090 سنة 2008 إلى القيمة 10034,3مليار دج سنة 2009، إلا أنه سرعان ما رجع الى الارتفاع خلال الفترة 2010 -2020 وهذا يبين قدرة الاقتصاد الوطني في محاولة التصدي للازمة المالية العالمية وعدم التأثر بها لعدة سنوات أخرى، بعد هذا في سنة 2015 عرف PIB انخفاض قدره 650,6 مليار دج بين سنتي 2014 و 2015 ويعود هذا الانخفاض إلى أزمة النفط العالمية 2014 حينها بدأت الأزمة في الظهور أواخر سنة 2014 حيث كان سعر البرميل 57 دولار وواصل الانخفاض خلال السنة الموالية إذ وصل نهاية 2015 سعر 30 دولار للبرميل الواحد بعدما كان في سنوت 2012 و2013 حوالي 112 و 109 دولار للبرميل للسنتين على التوالي قبل حدوث الأزمة حسب ما جاء في التقرير السنوي للأوبك 2013 و2014 وبعد هذه الأزمة رجع منحنى الناتج للارتفاع حيث وصل سنة 2019 القيمة 20500,2 مليار دج بسبب تدني أثار الازمة و اتباع الجزائر

البرنامج الخماسي (2015-2019) الذي باشرت الحكومة فيه بالعديد من الإصلاحات والمبادرات لتنويع الاقتصاد وتطويره، تعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وهذا كله من أجل رفع معدلات النمو ودعم التنمية الاقتصادية للبلد، إلا أنه في السنة 2020 عرف الناتج الخام انخفاض حيث وصل القيمة 18476,9 مليار دج بفارق 2023,3 مليار دج وهذا يعود إلى الازمة الصحية التي أقرت على جل العالم وعلى جميع الأصعدة بما فيها الجانب الاقتصادي الا انه في السنتين الأخيرتين ارتفع الناتج الداخلي من جديد بحوالي 3% الى القيمة 27688,8 مليار دج مقارنة بـــ 2020 وهي اقصى قيمة محققة خلال فترة الدراسة وهذا نتيجة تخفيف إجراءات الحجر الصحي وتحسن الوضعية الصحية على الصعيد العالمي والوطني كما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022 أن هذا الأداء يعكس ديناميكية ومرونة النشاط الاقتصادي الوطني خاصة وأنه هذا الانتعاش كان مدفوعا بشكل أساسي بالنمو في القطاعات خارج المحروقات حيث انتقل النمو في هذا القطاع من 2,3% سنة 2021 الى 4,3% لعام 2022 ومن بين القطاعات التي سجلت هذا الارتفاع نجد القطاع الفلاحي بنسبة 5,8% ونسبة 5,2% في القطاع الصناعي وهذا سنة 2022.

3.2. تطور معدلات التضخم في الجزائر:

الرسم البياني رقم03: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2000-2022)

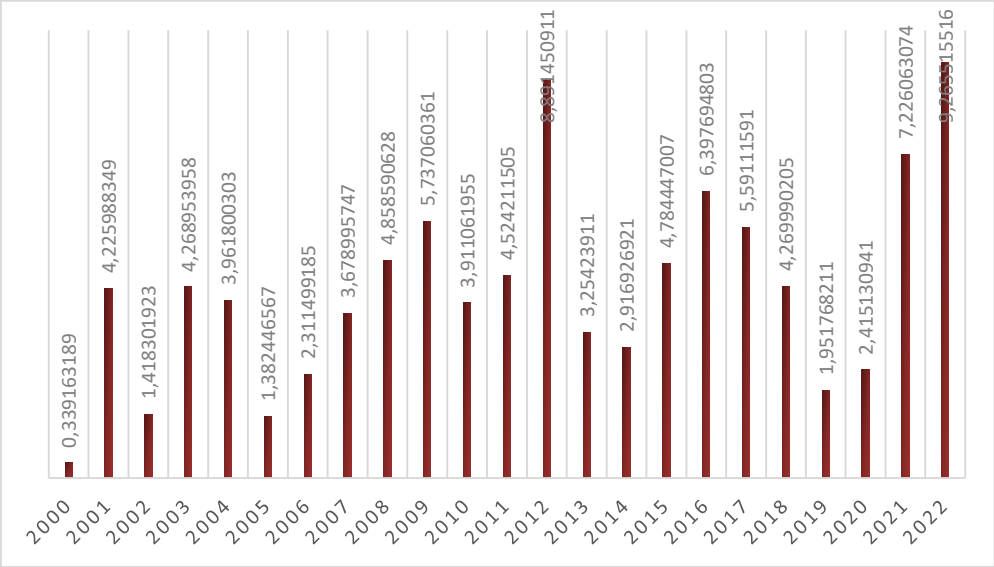

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات البنك الدولي التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) | Data (albankaldawli.org)

يمثل الشكل المدرج أعلاه تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022 حيث نلاحظ ارتفاع التضخم الى معدل (4,2%) سنة 2001 نتيجة ارتفاع أسعار العديد من المنتجات الاستهلاكية مقارنة بالسنة الأولى وهي أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة إلا انه سنى 2003 و 2004 ارتفع بمتوسط 4% يمكن اسناد ذلك الى زيادة الانفاق الحكومي في اطار برامج انعاش الاقتصاد الذي خصصت له مبالغ كبيرة لتحقيق أهداف عديدة أهمها تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، إلا انه سنة 2005 انخفض من جديد الى (1,3%) بسبب تباطؤ وثيرة ارتفاع أسعار السلع خاصة الغذائية منها (سارة و مريم، 2021، صفحة 42) بداية من 2006 اخذ وتيرة تصاعديه حيث بلغ سنة 2009 النسبة (5,7%) ويعود هذا الى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لا سيما أسعار

المنتجات الفلاحية خاصة السلع الغذائية الصناعية (بنك الجزائر، 2009، صفحة 55) وهكذا الى أن ارتفع التضخم من (5%) الى (8,8%) وهو ارتفاع ملحوظ سنة 2012 يكمن هذا الارتفاع في زيادة الكتلة النقدية التي تساهم ب 84% في التضخم ومع ارتفاع أسعار السلع الصناعية خاصة الغذائية منها (بنك الجزائر، 2013، صفحة 52)، وهكذا تواصل التذبذب على مستوى معدلات التضخم حيث عرفت بعض الانخفاضات في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة خاصة سنة 2019 انخفض الى (1,9%) أل أنه سرعان ما سجل ارتفاع قوي من جديد حيث بلغ سنة 2022 النسبة (9,2%) وهو أقصى معدل مسجلة خلال الألفينيات بفارق (7,3%) مقارنة بعام 2019 وهذا يعود بشكل رئيسي الى تعرض الأسعار المحلية الى تقلبات أسعار السلع العالمية التي شهدت ارتفاعات حادة على مختلف المنتجات الاستهلاكية منها الغذائية والصحية وخدمات النقل والمواصلات (بنك الجزائر، 2023، صفحة 41)

3. دراسة تحليلية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP)

سيتم في هذا المحور تطبيق طريقة المركبات الأساسية في تحليل المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2022) باستخدام حزمة XL-STAT 2023 التابعة لبرنامج Microsoft Excel لمحاولة ابراز العلاقة بين المتغيرات المتمثلة في كل من التضخم والناتج الداخلي الخام ممثلا على متغير النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الدعم الحكومي وأشكاله، وتم تطبيق هذه الطريقة في التحليل كما يلي:

1.3. مصفوفة الارتباط

الجدول رقم01: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variables	اجمالي الدعم الحكومي	دعم السكن	دعم العائلات	دعم المتقاعدين	دعم الصحة	دعم المجاهدين	دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والدخل الضعيف	الناتج الداخلي الخام	التضخم
اجمالي الدعم احكمي	1	0,858	0,938	0,94	0,99	0,916	0,932	0,915	0,548
دعم السكن	0,858	1	0,749	0,595	0,826	0,937	0,733	0,636	0,428
دعم العائلات	0,938	0,749	1	0,857	0,915	0,843	0,921	0,871	0,633
دعم المتقاعدين	0,94	0,595	0,857	1	0,919	0,946	0,887	0,956	0,485
دعم الصحة	0,99	0,826	0,915	0,919	1	0,928	0,92	0,921	0.539
دعم المجاهدين	0,916	0,937	0,843	0,946	0,928	1	0,842	0,934	0,449
دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والدخل الضعيف	0,932	0,733	0,921	0,887	0,92	0,842		0,869	0,59
الناتج	0,915	0,636	0,871	0,956	0,921	0,934	0,869	1	0.552

الداخلي الخام									
التضخم	0,548	0,428	0,633	0,485	0.539	0,449	0,59	0.552	1

المصدر: من مخرجات برنامج XL-STATA2023

من مصفوفة معاملات الارتباط نجد أن معاملات الارتباط لا تقل عن 42% وصولا حتى للنسبة 99% بغض النظر عن الارتباط بين المتغير ونفسه الذي يساوي 1وهذا ما يفسر بطبيعة الحال وجود علاقة ارتباط بين هذه المتغيرات، إذ يلاحظ أن متغير اجمالي الدعم الحكومي تربطه علاقة ارتباط قوية موجبة مع الناتج الداخلي الخام بنسبة 91.5% أما مع التضخم فهنا نميز تدني معامل الارتباط الى النسبة 54,8% ، كذلك كان لمختلف أشكال الدعم الحكومي علاقة ارتباط قوية تفوق 63% مقارنة مع معاملات الارتباط التي تربط التضخم مع أشكال الدعم الحكومي كانت محصورة ما بين 42% و63% وهي نسبة منخفضة مقارنة لعلاقة الناتج الداخلي الخام مع أشكال الدعم، وما يمكن استنتاجه هنا هو ان هناك علاقة ارتباط بين أشكال الدعم والنمو أقوي من علاقة التضخم بأشكال الدعم المختلفة.

2.3. تمثيل المتغيرات والافراد على المحاور الأساسية:

الشكل رقم01: تمثيل المتغيرات والأفراد على المحورين F1 و F2

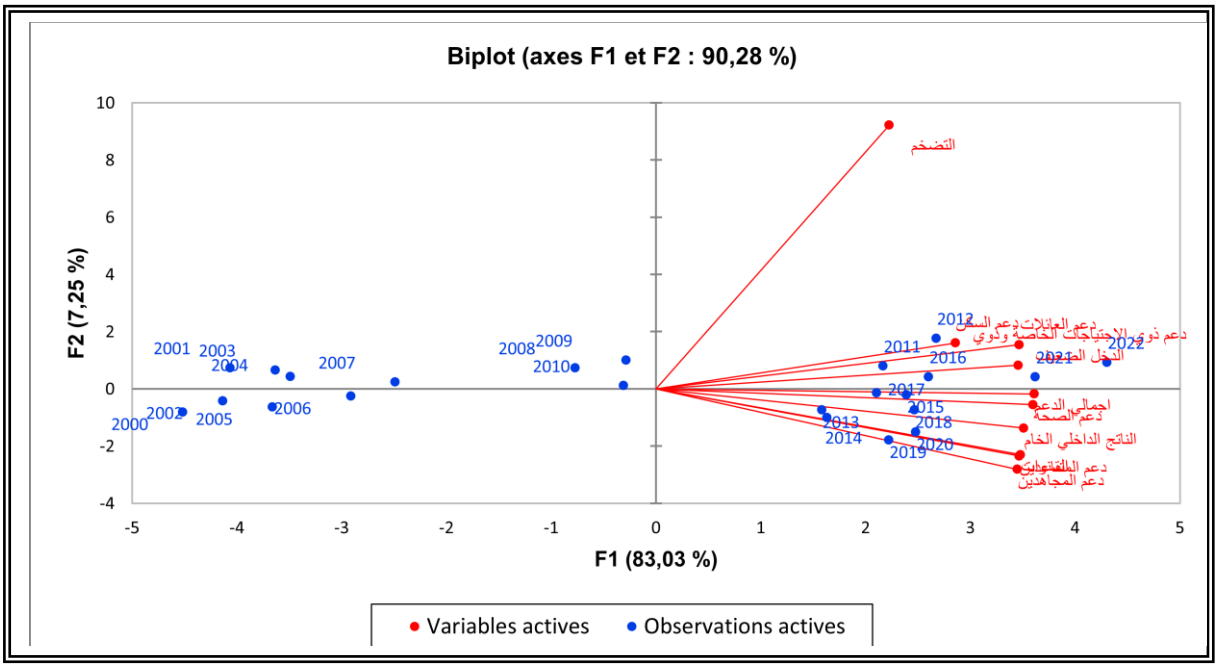

المصدر: من مخرجات برنامج XL-STATA2023

من خلال الشكل رقم الذي يمثل التمثيل البياني للأفراد التي تمثل السنوات وتمثيل كل المتغيرات الداخلة في الدراسة يمكن استنتاج مجموعتين حيث :

المجموعة الأولى: يمكن حصر في هذه المجموعة السنوات الممتدة من (2000-2010) كان تمثيل الأفراد لذات الفترة على المستوي بعيد جدا عن المتغيرات وهذا يبين أن هذه السنوات لا تربطها علاقة قوية بمتغيرات الدراسة وهذا ما يؤكد تدني قيم المتغيرات في العشرة السنوات الأولى للدراسة ويمكن اسناد ذلك الى بداية خروج الجزائر من العشرية

السوداء وكذلك تبني مخططات اقتصادية متمثلة في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة الى الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 أو ما تسمى بأزمة الرهن العقاري التي أثرت على معظم اقتصاديات العالم.

المجموعة الثانية: من سنة (2011) إلى غاية (2022) نلاحظ ان متغير الناتج الداخلي الخام والدعم الحكومي كان تمثيلهما قريبا من السنوات هذه المجموعة ويمكن ترجمة ذلك الى الارتباط القوي الموجود بين الدعم الحكومي والناتج الداخلي الذي بلغ أكثر من 90% في حين كان متغير التضخم بعيدا في تمثيله من الأفراد التي تمثل سنوات لهذه المجموعة لكن أصبح نوعا ما تمثيله أقرب للسنوات الأخيرة لفترة الدراسة وهذا يرجع الى ان قيمه في السنوات الأخيرة كانت في ارتفاع مستمر إذ بلغ أقصى قيمة له حوالي 9% وهذه الزيادة نتيجة إلى الازمات الأخيرة التي عاشها الاقتصاد الجزائري بل جل اقتصاديات العالم بداية من الازمة الصحية كوفيد 19 التي لم يبقى تأثيرها فقط في القطاع الصحي بل امتد أيضا للجانب الاقتصادي ويلاحظ ذلك في توقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب الحجر الصحي، كذلك لا ننسى الحرب الأوكرانية وعدم استقرار الأسعار وارتفاعها في معظم الدول سواء السلع الأولية أو السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية.

4. دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على كل من النمو والتضخم

من أجل النمذجة القياسية لأثر الدعم الحكومي على التضخم والنمو الاقتصادي تم استخدام بيانات سنوية عن الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من (2000-2022) أي 23 مشاهدة، سيتم الاعتماد على برنامج **Eviews12** وتم أحذ متغيرين تابعين وهما التضخم تم ترميزه ب **INF** والناتج الداخلي الخام ممثلا عن متغير النمو الاقتصادي بالرمز **GDP** إلى جانب متغير الدعم الحكومي وتم ترميزه ب **SUP** كمتغير مستقل في النموذج القياسي ومن اجل نمذجة ذلك سيتم الاعتماد على المراحل التالية:

1.4. دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات:

قبل البدء في صياغة وتقدير النموذج القياسي لابد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة لتجنب مقدرات ونتائج زائفة ومن أجل ذلك يتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (**ADF**) تحت الفرضية الصفرية والقائلة بوجود جذر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

الجدول رقم02: اختبار ديكي فولر المطور

	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني	
GDP	ثابت	0,9659	ثابت	0,0054	ثابت	0,0164
	ثابت واتجاه عام	0,0217	ثابت واتجاه عام	0,0337	ثابت واتجاه عام	0,0055
	بدون ثابت واتجاه عام	0,9992	بدون ثابت واتجاه عام	0,1130	بدون ثابت واتجاه عام	0,0009
INF	ثابت	0,0985	ثابت	0,0064		
	ثابت واتجاه عام	0,0541	ثابت واتجاه عام	0,0383		
	بدون ثابت واتجاه عام	0,4901	بدون ثابت واتجاه عام	0,0002		
SUP	ثابت	0,6800	ثابت	0,0019		
	ثابت واتجاه عام	0,5947	ثابت واتجاه عام	0,0088		
	بدون ثابت واتجاه عام	0,8744	بدون ثابت واتجاه عام	0,0001		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة نجد ان القيم الاحتمالية للناتج المحلي الإجمالي **GDP** أكبر من مستوى معنوية 5% عند المستوى وعند الفروقات من الدرجة الأولى أنه عند إجراء الفروقات من الدرجة الثانية أصبحت القيم الاحتمالية لنماذج الثلاثة تساوي (0,016، 0,005، 0,000) على التوالي أي أقل أو تساوي 0,05 اي أي أن سلسلة **GDP** متكاملة من الدرجة الثانية **I(2)**

أما بخصوص سلسلة التضخم والدعم الحكومي بالنظر في القيم الاحتمالية للمتغيرين نجدها اكبر من 0,05 عند المستوى وبعد أخذ الفروقات من الدرجة الثانية أصبحت كذلك القيم الاحتمالية لها اقل من 0.05أي أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى **I(1)**.

2.4. **اختبار التكامل المشترك:بما أن** سلسة الدعم الحكومي والتضخم متكاملتين من نفس الدرجة **I(1)**.فهناك احتمالية وجود علاقة التكامل ولهذا تم استخدام اختبار جوهانسنللكشف عن هذه العلاقة و نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الشكل رقم02: اختبار جوهانسن

Johansen Cointegration Test

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.587151	22.37627	29.79707	0.2780
At most 1	0.158181	3.798133	15.49471	0.9191
At most 2	0.008636	0.182139	3.841465	0.6695

المصدر: من مخرجات **Eviews12**

من خلال النتائج الموضحة في الشكل رقم (02) لاختبار التكامل المشترك لجوهانسن نجد ان قيم (**Trace** 22,376، 3,798، 0,182)اقل من القيم الحرجة (29,797، 15,494، 3,841) بالتال نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وما يؤكد هذه النتيجة أن القيمة الاحتمالية (0,278، 0,919، 0,669) التي كانت اكبر من مستوى المعنوية 5. %.

إذن بناء على درجة استقرارية السلاسل الزمنية ونتائج اختبار التكامل المشترك نستنتج أن النموذج القياسي الأنسب لهذه الدراسة هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي **VAR**

3.4. **درجة التأخير المثلى:** من أجل معرفة درجة التأخير المناسبة نعتمد على معايير المفاضلة من بينها (**Akaike. Schwartz**) حيث نختار الدرجة التي تقابل أقل قيمة في هذه المعايير.

الجدول رقم03: درجة التأخير المثلى

المعايير / درجة التأخير	AIC	SC	HQ
0	38,5277	38,6771	38,5569

1	35,3840	35,9814	35.50006
2	35,4118	36,4574	35,6159
3	35,2124	36,7060	35,5040

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews12

من خلال الجدول رقم (03) نجد أن أقل قيمة من معايير المفاضلة (Akaike، Schwartz، Hannan-Quin) تقابل الدرجة الأولى بالتالي سيتم نمذجة العلاقة بين المتغيرات من خلال تقدير نموذج (1) VAR.

4.4. تقدير نموذج : بعد تحديد درجة التأخير المناسبة وحسب طبيعة موضوع الدراسة سيتم التركيز على أثر الدعم الحكومي على كل من الناتج المحلي الخام (GDP) و التضخم INF وفيما يلي نتائج التقدير:

الشكل رقم03: نتائج التقدير

معادلة التضخم *INF*

$$INF = 2{,}988 - 0{,}070INF_{(-1)} + 0{,}004SUP_{(-1)} - 0{,}002GDP_{(-1)}$$

$$R_1^2 = 0{,}3306 \qquad F_1 = 2.9639$$

معادلة الناتج الداخلي الخام GDP

$$GDP = -170.252 + 1{,}099GDP_{(-1)} - 0{,}951\ SUP_{(-1)} + 282{,}257INF_{(-1)}$$

$$R_2^2 = 0{,}9479 \qquad F_2 = 109{,}2873$$

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews12

معنوية النموذج :نجد أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر سواء في معادلة التضخم او معادلة النمو كانت أكبر من القيمة المجدولة (2,80) بالتالي هناك معنوية كلية أي النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

القدرة التفسيرية :بالنسبة لمعامل التحديد في معادلة التضخم يساوي 0.3306 وهذا معناه انان33,06% من تغيرات معدل التضخم تعود لقيمه السابقة و قيم الدعم الحكومي بالإضافة الى الناتج الداخلي الخام والنسبة المتبقية والمقدرة 66.94 % ترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج .

في حين نجد أن القدرة التفسيرية لمعادلة الناتج الداخلي الخام بلغت القيمة 0,9479 أي ما نسبته 94,79% من تغيرات الناتج الداخلي الخام تعود لقيمه السابقة وقيم الدعم الحكومي وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع معادلة التضخم والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

التحليل الاقتصادي :نظرا لطبيعة موضوعنا وإشكالية البحث سوف نركز في تحليلنا على العلاقة والأثر القائم بين كل من الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي والتضخم

- **من معادلة الناتج الإجمالي الخام** : نجد ان ميل الدعم الحكومي بتأخير واحد($SUP_{(-1)}$) يساوي -0.951 وهذا مع يدل على وجود علاقة عكسية مع الناتج الإجمالي الخام وان أي ارتفاع في الدعم الحكومي بـــ 1% في سنة سابقة يؤدي إلى نقصان الناتج الداخلي بـــ خام بنسبة 0,951 % في السنة المقبلة،
- **من معادلة التضخم :** نجد أن ميل الدعم الحكومي بتأخير واحد($SUP_{(-1)}$) يساوي 0.004 وهذا مع يدل على وجود علاقةطردية مع الناتج الإجمالي الخام وان أي ارتفاع في الدعم الحكومي بـــ 1% في سنة سابقة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـــ خام بنسبة 0.004 % في السنة المقبلة،

اختبارات التشخيصية: من أجل استخدام النموذج القياسي في التحليل الديناميكي لابد من التأكد من صلاحية النموذج من الناحية القياسية ومن بين اختبارات المستخدمة في ذلك نجد:

استقرارية النموذج: يستخدم الاختبار الخاص بالجذور العكسية للتأكد من استقرارية النموذج المقدر تم الحصول على الشكل رقم (01) من خلاله نرى أن أغلبية الجذور (النقاط) داخل الدائرة الوحدوية أي أن النموذج المقدر مستقر.

الشكل رقم04: استقرارية النموذجين المقدرين

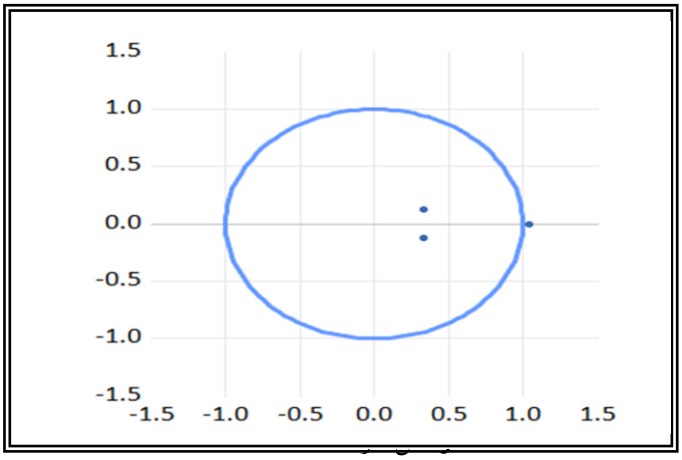

الجدول رقم04: اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين والتوزيع الطبيعي

Jarque-Bera Test		White Test		LM Test	
Prob	JB	Prob	Chi-sq	Prob قيمة	F-stat
0,682	34,032	0,3418	38,8673	0,5828	0,843

المصدر: مناعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات **Eviews12**

يستخدم اختبار (**LM**) لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (0,582) للنموذج اكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا معناه عدم وجود مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء ، اما بخصوص اختبار **white** يستخدم لاختبار مشكلة عدم ثبات التباين ومن خلال القيم الاحتمالية للاختبار (0,3418) اكبر من 0,05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

يستخدم اختبار جاك بيرا لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير ومن خلال الجدول السابق نجد ان قيم الاختبار **Jarque-Bera Test** للنموذج (34,032) أكبر من القيمة المجدولة (5,99) بالتالي بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة القول وبعد إجراء العديد من الاختبارات تم التأكد من سلامة النموذج من الناحية القياسية بالتالي النموذج المقدر ملائم للتعبير على ديناميكية متغيرات الدراسة.

5.4. التحليل الديناميكي:

- **تحليل الصدمات لردود الأفعال**

الشكل رقم05: تحليل الصدمات لردود الأفعال

تحليل صدمات الناتج الاجمالي الخام

تحليل صدمات التضخم

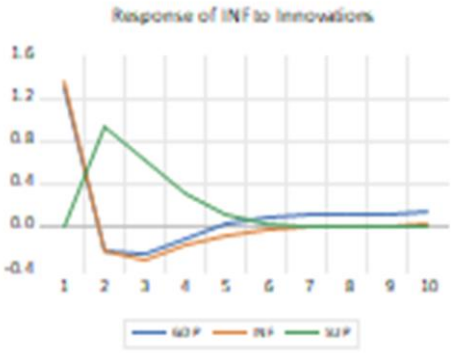

المصدر: من مخرجات Eviews12

من خلال تحليل دوال الاستجابة لردود الأفعال نجد انه عند حدوث صدمة بـــ 1% في الدعم الحكـــومي لا يكون لها أي أثر على التضخم والنمو خلال المدى القيصر اي في السنة الأولى إلا انه بداية من السنة الثانية يبدأ يظهر أثر هذه الصدمة في الارتفاع حيث بلغ هذا الاثر على التضخم بنســـبة 11,25% في الســـنة الثالثـــة ، و نســـبة 31,54% على معدل النمو الاقتصادي ،وهكذا واصل هذا الأثر في الارتفاع في المدى الطويل إذ بلغت هذه النسبة حوالي 81,12% في السنة التاسعة على معدل التضخم ونسبة 93,92% في على معدل التضخم في نفس الســـنة وكاقصى تقدير وهذا مايدل ان اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي يكون في المدى الطويل .

تحليل التباين

الجدول رقم 05: تحليل التباين لمعدلات لتضخم

Variance Decomposition of INF:

Period	S.E.	GDP	INF	SUP
1	1.891506	47.20924	52.79076	0.000000
2	2.129792	38.17005	42.58300	19.24695
3	2.258695	35.24719	39.75153	25.00128
4	2.288503	34.51102	39.30293	26.18605
5	2.293278	34.37740	39.22809	26.39451
6	2.295400	34.44872	39.15925	26.39203
7	2.298260	34.60322	39.06356	26.33322
8	2.301811	34.79682	38.94965	26.25353
9	2.305823	35.01358	38.82345	26.16297
10	2.310204	35.24863	38.68694	26.06443

المصدر: من مخرجات Eviews12

من خلال نتائج تحليل التباين الأخطاء لمعدلات التضخم يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية في معدل التضخم تعود للمتغير نفسه بنسبة 52% في سنة الأولى من فترة الدراسة والنسبة الباقية تعود للناتج الداخلي الخام أما الدعم الحكومي لم يظهر له أي تأثير في السنة الاولى إلا أنه بداية من السنة الثانية بدأ تظهر مساهمة الدعم الحكومي في تفسير التقلبات الظرفية التي تحدث على مستوى التضخم، حيث بلغت في السنة الثانية النسبة 19,24% وواصلت هذه النسبة في الارتفاع قليلا إلا أن وصلت في السنة الأخيرة 26,06% والنسبة الباقية لتفسير التقلبات الحادثة على

مستوى التضخم تعود للمتغير نفسه بنسبة 38,68% وإلى الناتج بنسبة 35,24%، وهذا يدل على أن مساهمة الدعم الحكومي في تغيرات تباين الأخطاء للمعدلات التضخم تزداد خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 06 : تحليل التباين للنمو الاقتصادي

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	INF	SUP
1	1585.069	100.0000	0.000000	0.000000
2	2620.899	96.93440	2.467745	0.597855
3	3397.098	96.41892	3.141227	0.439857
4	4038.663	96.43195	3.256841	0.311210
5	4613.946	96.52128	3.226250	0.252473
6	5155.890	96.60557	3.167876	0.226552
7	5680.789	96.67372	3.113107	0.213172
8	6197.405	96.72727	3.068003	0.204727
9	6711.041	96.76951	3.031906	0.198585
10	7225.328	96.80330	3.002918	0.193777

المصدر: من مخرجات Eviews12

بخصوص تحليل التباين للنمو الاقتصادي وحسب ما تشير اليه نتائج تباين الناتج الداخلي الخام (GDP) نجد ان معظم التقلبات في الناتج الداخلي الخام تعود للمتغير نفسة بنسبة 100% خلال الفترة الأولى إلا أنه بداية من السنة الثانية بدأت هذه النسبة في الانخفاض قليلا إلى 96% على طول فترة الدراسة المتبقية في حين كانت مساهمة متغير الدعم الحكومي ضئيلة جدا وتكاد تنعدم خلال فترة تحليل التباين حيث وصلت أعلى نسبة لمساهمة الدعم الحكومي في تباين خطأ النمو الاقتصادي النسبة 0,59%في السنة الثانية بل لم تتجاوز حتى 1% خلال سنوات تحليل التباين وهذا يدل على ضعف أثر الدعم الحكومي في تفسير معدلات النمو الاقتصادي.

- **سببية غرانجر**

الشكل رقم 06 : اختبار السببية لغرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause GDP	20	0.85248	0.4899
GDP does not Granger Cause INF		1.68425	0.2192
SUP does not Granger Cause GDP	20	0.51445	0.6794
GDP does not Granger Cause SUP		0.33728	0.7987
SUP does not Granger Cause INF	20	6.37729	0.0068
INF does not Granger Cause SUP		0.10166	0.9576

المصدر: من مخرجات Eviews12

يبين الشكل السابق اختبار السببية لغرانجر حيث يتم قبول فرضية البديلة التي تدل على وجود سببية بين المتغيرين عندما تكون القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من مستوى المعنوية 5%، وبناء على النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار نستنتج وجود علاقة سببية وحدة احادية الاتجاه تسري من الدعم الحكومي باتجاه التضخم.

5. خاتمة:

تم السعي من خلال هذه الدراسة الى تقييم أثر الدعم الحكومي على كل من التضخم والنمو الاقتصادي بأخذ بيانات سنوية على كل من الدعم والتضخم ومتغير الناتج الداخلي الخام ممثلا عن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2022) بعد تسلط الضوء على واقع الدعم الحكومي في الجزائر تم استخدام طريقة المركبات الأساسية في الجانب التحليلي، واستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي في الدراسة القياسية وخلص هذا البحث في الأخير الى جملة من النتائج كما يلي:

- من خلال طريقة ACP توجد علاقة ارتباط قوية بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي تفوق 90% مقارنة بعلاقة التضخم مع الدعم الحكومي الذي كان معامل الارتباط أقل لا يتعدى النسبة 50%.
- من خلال تمثيل المتغيرات والأفراد (السنوات) في المستوى نجد ان المتغيرات كانت قريبة في التمثيل من الفترة (2011-2022) اكثر من الفترة الأولى (2000-2010) نتيجة تدني قيم المتغيرات في ذات الفترة وخروج الجزائر من العشرية السوداء إضافة الى بداية تبني البرامج التنموية من طرف الحكومة لتطوير الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو جيدة.
- كان تمثيل النمو الاقتصادي أقرب للفترة (2011-2022) من التضخم وهذا ما يؤكد علاقة الارتباط القوية بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي مقارنة مع التضخم التي لم تتجاوز علاقة ارتباطه بالدعم النسبة 50.%.

اصفرت نتائج الدراسة القياسية على النتائج التالية:

- اصفرت نتائج اختبار التكامل المشترك عن غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات مما يدل على غياب علاقة المدى الطويل بين كل من الدعم الحكومي والناتج الإجمالي والتضخم
- وجود علاقة عكسية مع الناتج الإجمالي الخام وان أي ارتفاع في الدعم الحكومي بـــ 1% في سنة سابقة يؤدي إلى نقصان الناتج الداخلي الخام بنسبة 0,951 % في السنة المقبلة.
- وجود علاقة طردية مع التضخم وان أي ارتفاع في الدعم الحكومي بـــ 1% في سنة سابقة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـــنسبة 0.004 % في السنة المقبلة.
- بينت نتائج تحليل الصدمات لردود الفعل عند حدوث صدمة هيكلية مقدرة بـــ 1% في الدعم الحكومي لا يكون لها أي أثر على التضخم والنمو خلال المدى القصير واقتصر هذا الاثر في المدى المتوسط والمدى الطويل
- بينت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة سببية وحدة أحادية الاتجاه تسري من الدعم الحكومي باتجاه التضخم.

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:

- ترشيد الدعم الحكومي وضرورة التوعية بخصوص الاستعمال العقلاني للسلع والمواد الاستهلاكية المدعمة كون هذا يعتبر عبئ على الحكومة وضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم من طرف المعنيين وصناع القرار في الجزائر مـــن أجل تنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة من الحكومة كون هذه السياسة من المحـــاور الهامـــة في الجزائـــر اقتصـــاديا واجتماعيا.

- ضرورة الانتقال من الدعم الحكومي المعمم الى الدعم الحكومي الموجه ولهذا لتجنب الاثار السلبية الـــتي يتركهـــا الدعم الحكومي المعمم في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي .

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

اديوب سارة، و لسبع مريم. (2021). تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). *مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 02*(02)، 38-53.

بنك الجزائر. (2009). *التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر*. تقرير سنوي . تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2008arabe.pdf

بنك الجزائر. (2013). *التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. تقرير سنوي. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2012arabe.pdf

بنك الجزائر. (2023). *التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي*. التقرير السنوي. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf

بورنان يونس. (14 10, 2021). *الجزائر تخلع جلباب " الدعم " لأول مرة منذ استقلالها.. عبء ثقيل*. تاريخ الاسترداد 29 12, 2023، من العين الاخبارية: https://al-ain.com/article/algeria-social-support-system-steps

روابح عبد الرحمان. (2010). الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري ". *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية-، 04*(03)، 219- 236.

زروقي فاطمة الزهراء. (2022). دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020. *مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، 06*(01)، 216-229.

طلحي تقوى، و زلاق حليمة. (2023). سيرورة المخططات التنموية في الجزائر، وآفاقها المستقبلية. مجلة أوراق اقتصادية، المجلد *06*(العدد 01)، 1-22.

محمد رافع ، و مرد جنيدي. (2023). أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر _ دراسة اقتصادية للفترة 2010-2021_. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، 6*(1)، 96-117.

محمد ساعد . (2018). محاضرات في الاقتصاد الجزائري لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية: جامعة ابن خلدون - تيارت -.

هني عامر. (2018). قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014). *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة -، 4(2)*، 214- 228.

- المراجع العربية بالأحرف اللاتينية:

Bank of Algeria. (2009). al-Taqrīr al-Sanawī 2008 al-taṭawwur al-iqtiṣādī wa-al-naqdī fī al-Jazā'ir. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2008arabe.pdf.

Bank of Algeria. (2013). al-Taqrīr al-Sanawī 2012 al-taṭawwur al-iqtiṣādī wa-al-naqdī fī al-Jazā'ir.. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2008arabe.pdf.
Bank of Algeria. (2023). al-Taqrīr al-Sanawī 2022 al-taṭawwur al-iqtiṣādī wa-al-naqdī fī al-Jazā'ir. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2008arabe.pdf.
Eddeboub, Sara . Lasbaa, Meriem (2021). tashkhīṣ wāqi‘ al-taḍakhkhum fī al-Jazā'ir khilāl al-fatrah (2000-2019). Revue Irtika pour la recherche et les études économiques, 02 (02), 38-53.
Henni, Ameur (2018). qirā'ah fī mukhaṭṭaṭāt al-tanmiyah bi-al-Jazā'ir (1967-2014). The Journal of Development and Applied Economics, 4 (2), 214-228.
Rafaa , Mohamed. Djenidi, Mourad. (2023). Athar al-da‘m al-ḥukūmī ‘alá al-numūw al-iqtiṣādī fī al-Jazā'ir _ dirāsah iqtiṣādīyah lil-fatrah 2010-2021 _. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, 6 (1), 96-117.
Rawabeh abd el Rahmen (2010). al-azmah al-mālīyah wa-al-iqtiṣādīyah al-‘Ālamīyah "Azmat al-rahn al-‘aqārī". Journal of law and humanities Sciences, 24 (03), 219-236.
Saad, Mohamed. (2018). Muḥāḍarāt fī al-iqtiṣād al-Jazā'irī li-ṭalabat al-Sunnah al-thāniyah ‘ulūm iqtiṣādīyah. Ibn Khaldun University Tiaret.
Talhi, Takoua . Zellag, Halima. (2023). sayrūrat al-Mukhaṭṭaṭāt al-tanmawīyah fī al-Jazā'ir, wa-āfāquhā al-mustaqbalīyah. Review of Economic Papers, 06 (01), 1-22.
Younes, Bousiane (14 10, 2021). al-Jazā'ir takhla‘ Jilbāb "al-da‘m" li-awwal marrah mundhu astqlālhā .. ‘ib' thaqīl, Al Ain News.
Zerrouki, Fatima. (2022). dirāsah taḥlīlīyah li-taṭawwur Siyāsat al-da‘m al-ḥukūmī fī al-Jazā'ir khilāl al-fatrah 2010-2020. Beam Journal of Economic Studies, 06 (01), 216-229.

– المراجع باللغات الأجنبية:

lamri khadidja و ،Taibi Boumedyen .(2021) .modélisation de la relation des subvention gouvernementales et la croissance économique en Algérie: Modéle de cointégration et VECM .Faculté des sciences économiques. ،algérie: Université Abou Beker Belkaid - Tlemcen.